

أثر الرقابة التنظيمية على المرونة التنظيمية: دراسة ميدانية على البنوك الحكومية بمصر

جازيه، عبدالله محمد، وهب، سوسن عبدالفتاح، و رفاعي، ممدوح
عبدالعزیز محمد. (2021). أثر الرقابة التنظيمية على المرونة التنظيمية
دراسة ميدانية على البنوك الحكومية بمصر. المجلة العلمية للاقتصاد
والتجارة، ع4 ، 25 - 38.

<https://search.mandumah.com/Record/1206811>



إعداد

أحمد يوسف محبوب
252001794

أهداف البحث وأهميته والمنهج العلمي في دراسة "أثر الرشاقة التنظيمية على المرونة التنظيمية: دراسة ميدانية على البنوك الحكومية بمصر"

أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة أثر الرقابة التنظيمية على المرونة التنظيمية في البنوك الحكومية المصرية، والتعرف على مدى تأثير الأبعاد المختلفة للرقابة التنظيمية على تحسين القدرة التكيفية لهذه البنوك في مواجهة التغيرات السريعة في بيئة الأعمال. تم تحديد الأهداف الرئيسية للدراسة كالتالي:

1. التعرف على مدى توافر أبعاد الرقابة التنظيمية في البنوك الحكومية المصرية، بهدف تحديد مدى استعداد هذه البنوك للتكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية.
2. دراسة مدى تأثير الرقابة التنظيمية على المرونة التنظيمية داخل هذه البنوك، بهدف فهم كيف تساهم هذه الرقابة في تعزيز القدرة على التكيف مع بيئة الأعمال الديناميكية.
3. تحليل العلاقة بين الرقابة التنظيمية والمرونة التنظيمية، وكيف يمكن لهذه العلاقة أن تساهم في رفع مستوى الأداء المؤسسي في البنوك الحكومية.

أهداف البحث

من أبرز أوجه التميز في أهداف البحث هو وضوحها التام وتحديدتها بشكل دقيق. حيث ركز الباحث على دراسة أثر الرشاقة التنظيمية على المرونة التنظيمية داخل البنوك الحكومية المصرية، وهو موضوع ذو أهمية عملية وعلمية. هذا الوضوح في الأهداف يساعد في توجيه الدراسة بشكل سليم ويمنح الباحث إطارًا واضحًا للبحث، مما يعزز من كفاءة الدراسة ويركز الجهود على تحقيق الأهداف المحددة.

تسعى الأهداف إلى دراسة كيف يمكن للبنوك الحكومية أن تواكب التغيرات السريعة التي تحدث في بيئة الأعمال المعاصرة نتيجة للعولمة والتطور التكنولوجي. هذه الأهداف تعتبر توابكًا للواقع المعاصر الذي يعاني فيه القطاع المصرفي من التغيرات المستمرة والمتسارعة، وتمثل الأهداف استجابة فعالة للضغوط والمتغيرات التي تواجه المؤسسات المالية في الوقت الراهن.

• يعزز البحث قدرة البنوك الحكومية على التكيف والتأقلم مع المتغيرات والتحديات عبر تحسين أبعاد الرشاقة والمرونة التنظيمية، ويعكس اهتمامًا واضحًا بتحقيق تحسينات عملية تساهم في رفع الكفاءة المؤسسية، وهو ما يُعد إضافة قوية نظرًا لأن الأهداف تتجاوز الجوانب النظرية لتقترب من الواقع العملي الذي يمكن تطبيقه مباشرة في القطاع المصرفي.

أهداف البحث

بجيب من أوجه القصور في الأهداف هو أن الدراسة تركز فقط على البنوك الحكومية في القاهرة الكبرى. هذا التركيز الجغرافي المحدود قد يعوق قدرة النتائج على التعميم لتشمل كافة البنوك في مصر أو البنوك الخاصة. كان من الأفضل توسيع نطاق الدراسة ليشمل بنوكًا من مناطق مختلفة أو من أنواع أخرى من المؤسسات المالية، مما كان يمكن أن يوفر مقارنة أوسع وأكثر تنوعًا حول تأثير الرشاقة والمرونة على مستوى القطاع المصرفي بأسره.

تركز الأهداف على الواقع الحالي للبنوك الحكومية في مصر وتأثير الرشاقة على المرونة التنظيمية، ولكنها تغفل دراسة تأثير التطورات المستقبلية مثل التقنيات الرقمية، التحولات التكنولوجية المستمرة، أو التغيرات المستقبلية في الأنظمة الاقتصادية على هذه الأبعاد.

كان من الممكن إضافة رؤية مستقبلية حول كيفية تطور هذه الأبعاد في السنوات القادمة لمواكبة التحولات في القطاع المالي.

أهداف البحث

لا تتناول بشكل كافٍ التحديات الحقيقية التي قد تواجهها البنوك الحكومية في تطبيق هذه الأبعاد في بيئة العمل الفعلية، فمن المهم أن يتم دراسة العوائق والتحديات التي قد تعترض تطبيق استراتيجيات الرقابة والمرونة بشكل واقعي، مما كان سيزيد من واقعية الأهداف ويعزز من قدرة البحث على تقديم حلول عملية فعالة.

رغم أن الأهداف تنطرق إلى المرونة التنظيمية والرقابة التنظيمية، إلا أنها لم تتناول الدور المحوري للموارد البشرية في تحقيق هذه الأهداف، حيث أن الموظفين والثقافة المؤسسية لهم دور رئيسي في تطبيق استراتيجيات الرقابة والمرونة. يفتقر البحث إلى معايير محددة لقياس أثر الرقابة التنظيمية على المرونة التنظيمية بشكل كمي، و كان من الأفضل تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) أو أدوات قياس واضحة تساعد في تقييم تأثير استراتيجيات الرقابة التنظيمية وقياس تقدم البنوك في تطبيقها.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في أنه يناقش مفاهيم حديثة في إدارة الأعمال تتعلق بـ الرشاقة التنظيمية والمرونة التنظيمية، وهما من العوامل الأساسية التي تساعد المؤسسات على التكيف مع التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال المعاصرة.

تتمثل أهمية البحث في عدة جوانب:

1. الأهمية العلمية: يعزز البحث الفهم العلمي حول كيفية تأثير الرشاقة التنظيمية على المرونة التنظيمية في المؤسسات المصرفية، مما يساهم في توسيع الأفق الأكاديمي حول هذه المفاهيم المترابطة في ظل بيئة العمل المتغيرة.

2. الأهمية التطبيقية: يُقدم البحث إرشادات عملية للبنوك الحكومية حول كيفية تحسين المرونة التنظيمية من خلال تطوير القدرات التنظيمية التي تمكّنها من التعامل مع التغيرات التكنولوجية والعالمية، وبالتالي تحسين الأداء المؤسسي والاستجابة السريعة لاحتياجات السوق.

أهمية البحث

يُعد البحث إضافة علمية هامة في مجال إدارة الأعمال، وخاصة في موضوعات الرقابة التنظيمية و المرونة التنظيمية، وهي مفاهيم حديثة نسبياً في الأدبيات الأكاديمية، فمن خلال دراسة أثر هذه الأبعاد في البنوك الحكومية المصرية، يساهم البحث في توسيع نطاق المعرفة الأكاديمية حول كيفية تأثير هذه العوامل على الكفاءة المؤسسية والقدرة على التكيف في بيئة الأعمال المتغيرة.

وتعزز الأهمية العلمية ت من قيمة البحث كمرجع علمي يمكن البناء عليه في دراسات مستقبلية. الأهمية العملية للبنوك والمؤسسات المالية: من أبرز أوجه التميز في أهمية البحث هو تركيزه على القطاع المصرفي، وهو من أهم القطاعات الاقتصادية في مصر.

يساعد البحث البنوك الحكومية في تحقيق تحسينات عملية تتعلق ب الرقابة التنظيمية و المرونة، مما يؤدي إلى تحسين استجابتها للتغيرات السريعة في السوق وتعزيز قدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية، وتُعد هذه الفائدة مباشرة وواقعية لأنها تعكس احتياجات البنوك في تحسين أدائها وتنظيماتها بشكل أكثر مرونة لتظل قادرة على المنافسة في بيئة الأعمال المعاصرة.

أهمية البحث

يُعد البحث إضافة علمية هامة في مجال إدارة الأعمال، وخاصة في موضوعات الرقابة التنظيمية و المرونة التنظيمية، وهي مفاهيم حديثة نسبياً في الأدبيات الأكاديمية، فمن خلال دراسة أثر هذه الأبعاد في البنوك الحكومية المصرية، يساهم البحث في توسيع نطاق المعرفة الأكاديمية حول كيفية تأثير هذه العوامل على الكفاءة المؤسسية والقدرة على التكيف في بيئة الأعمال المتغيرة.

وتعزز الأهمية العلمية من قيمة البحث كمرجع علمي يمكن البناء عليه في دراسات مستقبلية، ومن أبرز أوجه التميز في أهمية البحث هو تركيزه على القطاع المصرفي، وهو من أهم القطاعات الاقتصادية في مصر.

يساعد البحث البنوك الحكومية في تحقيق تحسينات عملية تتعلق ب الرقابة التنظيمية و المرونة، مما يؤدي إلى تحسين استجابتها للتغيرات السريعة في السوق وتعزيز قدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية، وتُعد هذه الفائدة مباشرة وواقعية لأنها تعكس احتياجات البنوك في تحسين أدائها وتنظيماتها بشكل أكثر مرونة لتظل قادرة على المنافسة في بيئة الأعمال المعاصرة.

أهمية البحث

تسهم الأهمية الاقتصادية لهذا البحث في أن البنوك الحكومية، باعتبارها أحد أعمدة الاقتصاد المصري، يمكنها من خلال تحقيق المرونة التنظيمية أن تواكب التحولات الاقتصادية العالمية والمحلية.

يساهم هذا البحث في تحديد آليات عملية تساعد في تحسين استدامة المؤسسات وزيادة قدرتها على مواكبة التحديات الاقتصادية، مما يُعد عاملاً رئيسياً في استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

يسلط البحث الضوء على كيفية تعزيز بيئة العمل داخل البنوك من خلال تحقيق الرقابة التنظيمية التي تساهم في تحسين الأداء العام، هذه الأهمية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد لتشمل تحسين العلاقات بين الموظفين والإدارة من خلال تطبيق ممارسات مرنة، مثل توفير بيئة محفزة، وتشجيع التعاون بين الفرق المختلفة، مما يعزز الروح المعنوية ويزيد من الإنتاجية داخل المؤسسة.

أهمية البحث

أحد أوجه القصور في الأهمية هو أن التركيز على البنوك الحكومية المصرية قد يحد من إمكانية تعميم النتائج. لم يتم توسيع نطاق الدراسة ليشمل القطاع المصرفي الخاص أو مؤسسات مالية أخرى، مما يحد من القدرة على مقارنة الأثر في قطاعات مختلفة. دراسة التأثير على أنواع مختلفة من البنوك قد تقدم رؤية شاملة حول كيفية تأثير الرقابة التنظيمية على المرونة في مؤسسات مختلفة في نفس القطاع، وبالتالي تزيد من أهمية البحث على مستوى أوسع.

بينما يعالج البحث الرقابة التنظيمية والمرونة في الوقت الحاضر، فإنه يفتقر إلى النظر في أبعاد المستقبل وكيفية تأثير التطورات التكنولوجية أو التغيرات المستقبلية على هذه الأبعاد. لم يتم تضمين التحولات التكنولوجية أو الابتكارات الرقمية في نطاق الدراسة، في حين أن هذه التغيرات تلعب دورًا مهمًا في إعادة تشكيل طريقة عمل المؤسسات، و كان من الأفضل تضمين تحليل مستقبلي حول كيف ستؤثر هذه العوامل على قدرة البنوك على التكيف في المستقبل.

لم يتناول البحث التحديات القانونية والتنظيمية التي قد تواجه البنوك عند تطبيق مفاهيم الرقابة التنظيمية و المرونة، مثل ضرورة مراجعة السياسات الحكومية أو التكيف مع الأنظمة المحلية والدولية، يفتقر البحث إلى دراسة كيفية تأثير الإطار التشريعي على تطبيق هذه المفاهيم

في البنوك. إدخال هذه الجوانب كان سيضيف بعدًا مهمًا في توسيع نطاق الأهمية العملية..

منهج البحث

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج مناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والتنظيمية مثل الرشاقة التنظيمية والمرونة التنظيمية.

1. المنهج الوصفي: تم استخدام المنهج الوصفي لجمع البيانات المتعلقة بتوافر أبعاد الرشاقة التنظيمية والمرونة التنظيمية في البنوك الحكومية. وقد تم ذلك عبر استبيانات ومقابلات مع 376 موظفًا من البنوك الحكومية في القاهرة الكبرى، وهو ما يساعد في وصف الوضع الراهن لهذه الأبعاد بشكل دقيق.

2. المنهج التحليلي: استخدم الباحث المنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين الرشاقة التنظيمية والمرونة التنظيمية من خلال الاختبارات الإحصائية مثل الانحدار البسيط، مما ساعد في تحديد مدى تأثير الرشاقة على المرونة التنظيمية.

3. طريقة جمع البيانات:

اعتمد الباحث على البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال استبيانات تم تصميمها بشكل يتناسب مع أبعاد الرشاقة والمرونة، إضافة إلى المقابلات الشخصية التي أجريت مع بعض المديرين والموظفين في البنوك الحكومية.

4. التحليل الإحصائي:

استخدم الباحث التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات التي تم وضعها، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الرشاقة التنظيمية والمرونة التنظيمية.

منهج البحث

من أبرز أوجه التميز في المنهجية هو اعتماد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والتنظيمية مثل الرقابة التنظيمية و المرونة التنظيمية. هذا المنهج يسمح بجمع البيانات بشكل شامل ودقيق، وتقديم تحليل معمق للظاهرة مما يساهم في توفير صورة واضحة عن العلاقة بين هذه الأبعاد داخل البنوك الحكومية المصرية. باستخدام هذا المنهج، تمكن الباحث من تفسير التفاعلات بين الرقابة التنظيمية والمرونة التنظيمية في السياق المصري، مما أضاف بعداً أكاديمياً ذا قيمة.

اعتمد البحث على عينة عشوائية بلغت 376 موظفاً من البنوك الحكومية في القاهرة الكبرى. هذا الاستخدام يعكس تنوع العينة ويوفر تمثيلاً دقيقاً للواقع في هذه البنوك، مما يعزز من مصداقية النتائج. العينة العشوائية هي أسلوب قوي لضمان التمثيل العادل للموظفين من مختلف الأقسام والمستويات الإدارية، مما يعكس رأياً شاملاً عن مدى تأثير الرقابة التنظيمية على المرونة التنظيمية.

اعتمد الباحث على أدوات جمع بيانات موثوقة مثل الاستبيانات والمقابلات الشخصية مع المديرين و العاملين في البنوك. تم تصميم الاستبيان وفقاً لمعايير علمية تضمن تغطية الأبعاد المختلفة للرقابة التنظيمية والمرونة التنظيمية. هذه الأدوات ساعدت في جمع البيانات الكمية والنوعية التي قدمت صورة شاملة عن الواقع التنظيمي في البنوك الحكومية. كما أن استخدام المقابلات الشخصية مع المديرين أضاف أبعاداً تحليلية متعمقة للبحث.

منهج البحث

أحد أوجه القصور في المنهجية هو محدودية العينة الجغرافية التي اقتصرَت على البنوك الحكومية في القاهرة الكبرى فقط. هذا التحديد الجغرافي قد يؤثر على قدرة الدراسة في تعميم النتائج على جميع البنوك الحكومية في مصر أو القطاع المصرفي بشكل عام، و كان من الأفضل أن تشمل العينة مناطق جغرافية متنوعة أو بنوكًا خاصة لزيادة دقة النتائج والتأكد من أن التأثيرات التي تم رصدها في القاهرة الكبرى تنطبق على البنوك الحكومية في جميع أنحاء مصر.

هناك اعتماد كبير على البيانات الذاتية من خلال الاستبيانات والمقابلات مع الموظفين، مما يعرض الدراسة لاحتمالية التحيزات الشخصية في الإجابات، فالمشاركون قد يكون لديهم وجهات نظر متحيزة بشأن موضوعات مثل الرشاقة التنظيمية والمرونة، مما قد يؤثر على مصداقية النتائج. كما أن عدم استخدام أدوات جمع بيانات متنوعة مثل الملاحظة المباشرة أو تحليل الوثائق قد يقلل من دقة النتائج ويوفر رؤية محدودة حول التطبيق الفعلي للأبعاد المدروسة في العمل اليومي داخل البنوك.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

